

إصدار 28 ترخيصاً للشركات الكويتية وفروع الشركات الأجنبية ووكلاء التأمين

# «وحدة التأمين»: 5 قرارات لتنظيم نشاط التأمين والرقابة عليه

القرارات هدفها تنظيم انتقال مهام الإشراف والرقابة من وزارة التجارة إلى «الوحدة» ■ «الوحدة» حددت بعض الاشتراطات الواجب تطبيقها من قبل المخاطين بحسب المدد القانونية

أعلنت وحدة تنظيم التأمين «الوحدة» أمس إصدار حزمة من القرارات المتعلقة بتنظيم الشركات الكويتية وفروع الشركات الأجنبية ووكلاء التأمين المرخص لها بمزاولة أنشطة التأمين وإعادة التأمين. وأضافت أن القرار الثاني شمل تجديد تراخيص مزاولة شركات التأمين وإعادة التأمين، أما الثالث فمتعلقة بتجديد تراخيص فروع شركات التأمين وإعادة التأمين. وأوضحت أن القرار الرابع يتعلق بوساطة التأمين وفروعهم، والخامس يخص بترخيص المهن التأمينية. وذكرت «الوحدة» أن

هذه الحزمة من القرارات تهدف لتنظيم الفترة الانتقالية المتعلقة بتطبيق أحكام القانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين وانتقال مهام الإشراف والرقابة من وزارة التجارة والصناعة إلى الوحدة. وأكدت استمرار العمل بالتراخيص السارية لمزاولة أنشطة التأمين وإعادة التأمين وأنشطة وساطة التأمين وإعادة التأمين وأنشطة المهن التأمينية، كل حسب تعريفه المبين في المادة 1 من القانون المذكور، على أن يقيّد كل المخاطين بموجب هذه القرارات في سجلات المرخص لهم لدى الوحدة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر القرارات في الجريدة الرسمية، وينتهي سريان هذه التراخيص في تاريخ 31 ديسمبر 2021. وقالت الوحدة أنه نتج عن القرارات المذكورة إصدار 28 ترخيصاً للشركات الكويتية ووكلاء التأمين بموجب القرارات الوزارية السارية. وأضافت أنها أصدرت 55 ترخيصاً لشركات الوساطة التأمين وإعادة التأمين بموجب التراخيص السارية من وزارة التجارة والصناعة، وكذلك ترخيصين لمزاولة أنشطة المهن التأمينية بموجب التراخيص السارية والصادرة من وزارة التجارة والصناعة. وأعلنت «الوحدة» فتح



مجالات التقديم لها يطلب تجديد ترخيص مزاولة أنشطة التأمين وإعادة التأمين وأنشطة وساطة التأمين وإعادة التأمين. وأكدت «الوحدة» فتح

إعادة التأمين وأنشطة المهن التأمينية للتراخيص المنتهية والمقيدة في سجل وزارة التجارة والصناعة

إعادة التأمين وأنشطة المهن التأمينية للتراخيص المنتهية والمقيدة في سجل وزارة التجارة والصناعة

إعادة التأمين وأنشطة المهن التأمينية للتراخيص المنتهية والمقيدة في سجل وزارة التجارة والصناعة

900 دينار متوسط المتر للسكن الخاص.. والاستثماري يتجاوز 2400 دينار للمتر

# «بيتك»: 6 آلاف دينار متوسط سعر المتر «التجاري» في العاصمة

666 مليون دينار تداولات النصف الأول بنمو سنوي 16٪.. وتوقف النشاط الاقتصادي قلص قيمة التداولات ■ 5.9 ملايين دينار متوسط صفقة العقار التجاري.. و733 ألفاً للعقار الاستثماري.. و365 ألفاً للسكن الخاص

## ندرة أراضي السكن الخاص تفقر بأسعارها

قال تقرير «بيتك» إن أسعار العقارات والأراضي السكن الخاصة تختلف في ظل ندرة أراضي السكن الخاصة الاقتصادية منها التسجيل والتداول العقاري خلال النصف الأول من العام الحالي، وتتباين طبقاً للعوامل والمواصفات العديدة التي تتميز بها كما في القطاعات العقارية الأخرى، وبالتالي تختلف مستويات الأسعار في أراضي السكن الخاص وفقاً لمواقعها ومميزاتها في مناطق ومحافظات الكويت، وفيما يلي متوسط أسعار المتر المربع للسكن الخاص بمحافظة الكويت المختلفة:

### العاصمة

استقر متوسط سعر المتر المربع في عقارات السكن الخاص بمحافظة العاصمة دون تغيير على أساس ربع سنوي بنهاية الربع الثاني مستقرًا عند حدود 900 دينار، ومازالت مستويات الأسعار بالمحافظة تتجه نحو التحسن مدفوعة بمعدلات نمو متصاعدة على أساس ربع سنوي، وسجل متوسط السعر بالمحافظة زيادة 6,3٪ على أساس سنوي.

### حولي

تحسنت مستويات الأسعار قليلاً في أراضي السكن الخاص بمحافظة حولي بنهاية الربع الثاني إلى حدود 928 ديناراً بزيادة 0,8٪ عن الربع الأول الذي سجل تراجعاً بحدود 0,3٪ عن الربع السابق له، وبالتالي تباطأت معدلات الزيادة على أساس سنوي في مستويات الأسعار مسجلة 8,1٪ في الربع الثاني مقابل زيادة أكبر نسبتها 9,1٪ في الربع الأول.

### الفروانية

تحسنت مستويات الأسعار في محافظة الفروانية بنهاية الربع الثاني قليلاً إلى حدود 565 ديناراً دون بنسبة 0,2٪ عن الربع السابق له الذي سجل انخفاضاً بنسبة 1,4٪ على أساس ربع سنوي، في حين تباطأت معدلات الزيادة التي سجلها متوسط السعر إلى 2,5٪ أي أقل من نصف معدل الزيادة التي وصلت 5,5٪ في الربع الأول.

### مبارك الكبير

استقر متوسط سعر المتر لأراضي السكن الخاص في محافظة مبارك الكبير مسجلاً 672 ديناراً بنهاية الربع الثاني دون تغيير عن الربع الأول، الذي سجل تراجعاً محدوداً بنسبة 2,2٪ على أساس سنوي، في حين تباطأت معدلات الزيادة لمستويات الأسعار بالمحافظة مرتفعة على أساس سنوي بنسبة 2,3٪ مقابل زيادة وصلت إلى 4,2٪ في الربع الأول على أساس سنوي.

### الأحمدي

تحسنت مستويات الأسعار في محافظة الأحمدي بنهاية الربع الثاني مسجلة 479 ديناراً للمتر بنسبة طفيفة بحدود 0,2٪ عن الربع الأول الذي سجل تراجعاً 2,7٪ عن الربع السابق له في نهاية العام الماضي، أما على أساس سنوي فقد هدأت معدلات الزيادة التي سجلها متوسط السعر بالمحافظة فيما قبل، فقد ارتفع متوسط السعر بنسبة 0,8٪ عن الربع الثاني من العام الماضي مقابل زيادة أعلى نسبتها 2٪ في الربع الأول عن ذات الفترة من العام الماضي.

### الجهراء

استقرت مستويات الأسعار في محافظة الجهراء بنهاية الربع الثاني مسجلة 457 ديناراً دون تغيير عن الربع الأول الذي سجلت فيها الأسعار انخفاضاً بنسبة 1٪ عن الربع السابق له. وبالتالي سجلت مستويات الأسعار زيادة على أساس سنوي نسبتها 5,6٪ في الربع الثاني مقابل زيادة سنوية أعلى في الربع الأول نسبتها 8,4٪.



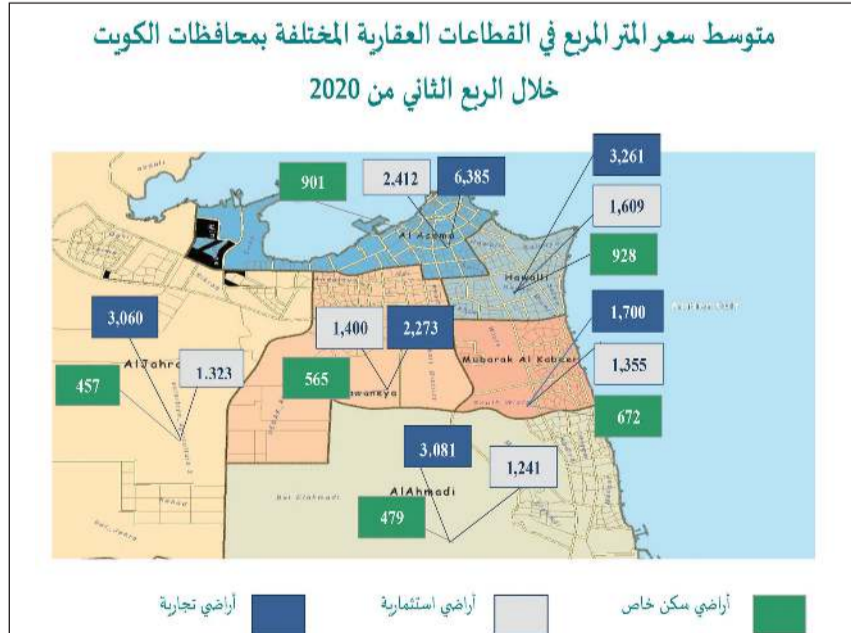
وقد ارتفع عدد الصفقات المتداولة في السكن الخاص إلى 715 صفقة بنهاية شهري يناير وفبراير، أي بزيادة بحدود 0,6٪ عن عددها في ذات الفترة من العام الماضي. بلغت قيمة التداولات العقارية الاستثمارية 166 مليون دينار خلال شهري يناير وفبراير، منخفضة بنسبة 2٪ على أساس سنوي. انخفض متوسط قيمة الصفقة من العقارات العقارية الاستثمارية إلى 733 ألف دينار بنسبة 25٪ عن الربع 2019، وانخفض 36٪ على أساس سنوي. سجل عدد الصفقات العقارية الاستثمارية 227 صفقة في شهري يناير وفبراير مقابل 222 صفقة في نفس الفترة من العام الماضي، وشهد هذا المؤشر تراجعاً بنسبة 1٪ على أساس سنوي. بلغت قيمة تداولات العقارات التجارية 218 مليون دينار بزيادة كبيرة نسبتها 47٪ عن ذات الفترة من العام الماضي.

ارتفع متوسط قيمة الصفقة في العقارات التجارية إلى حوالي 5,9 ملايين دينار بنهاية الربع الأول أي بزيادة 140٪ عن قيمته في الربع الرابع، ويلاحظ مساراً تصاعدياً بدأ لمتوسط قيمة الصفقة، بينما تراجع متوسط قيمة الصفقة في القطاع العقاري التجاري بنسبة 26٪ على أساس سنوي. سجل عدد الصفقات في القطاع التجاري 37 صفقة في يناير وفبراير، أي بزيادة 63,6٪ عن عددها في ذات الفترة من العام الماضي.

مستواه في شهري فبراير ويناير من 2019. في الوقت الذي سجل

العقارية الإجمالية بنهاية الربع الثاني 667 ألف دينار منخفضة بنسبة 23٪ عن

زيادة بنسبته 16٪ على أساس سنوي، وسجل مؤشر متوسط قيمة الصفقة



## 1,5 مليار دينار مشاريع تنفذها وتخطط لها «الراعية السكنية»

مساحتها 600 م2، ومدينة جابر الأحمد التي تبعد 22 كم عن العاصمة، وجنوب المطالع ومدينة صباح الأحمد وشمال غرب الصليبخات ومدينة غرب عبدالله المبارك كذلك. وتخطط المؤسسة لعدة مشروعات مستقبلية توفر ما يقرب من 140 وحدة سكنية بمساحة 2400 م2 كما في مدينة الصابرية التي تقع شمال البلاد على مسافة 60 كم من محافظة العاصمة، وتضم وحدها أكثر من 52 ألف وحدة سكنية، كذلك في مدينة الخيران والتي تبعد حوالي 80 كم عن العاصمة وتضم ما يقرب من 36 ألف وحدة سكنية، ومدينة نواف الأحمد التي تبعد حوالي 110 كم عن العاصمة وفق بيانات المؤسسة العامة للرعاية السكنية وتضم 52 ألف وحدة سكنية بمساحة 2400 م2.

من 53 ألف وحدة سكنية بمساحة 2400 م2 كما في جنوب صباح الأحمد التي تبعد 70 كم عن محافظة العاصمة، ومدينة جنوب سعد العبدالله التي تبعد 27 كم، وجنوب عبدالله المبارك التي تبعد بمسافة حوالي 16 كم، بالإضافة إلى منطقة خيطان في محافظة الفروانية ومنطقة شرق تيماء التي تقع في وسط محافظة الجهراء، وكذلك المساكن منخفضة التكاليف في المنطقة الغربية للكويت وتبعد 45 كم عن العاصمة و15 كم عن محافظة الجهراء. بالإضافة إلى مشاريع أخرى مازالت قيد التنفيذ لتسليم نحو 39 ألف قسيمة بمساحة 2400 م2 منها حوالي 900 شقة مساحتها 385 م2، وتتوزع تلك المشروعات في عدة مدن سكنية منها مشروع توسعة الوفرة ومشروع الوفرة القائم الذي يوفر قسائم تصل

ذكر تقرير «بيتك» أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية تقوم بتنفيذ العديد من المشروعات في المدن الجديدة طبقاً للبرنامج الزمني الذي وضعته المؤسسة للخطوة الإنمائية الحالية 2015/2016 - 2019/2020، ولم تتأثر أغلبية المشروعات التي تنفذها المؤسسة بفترة الإغلاق التي فرضت خلال النصف الأول من العام، بل تابعت جدول تنفيذها. وتقترب قيمة مشروعات المؤسسة من 1,5 مليار دينار في عدة مدن سكنية جديدة، من خلال مشاريع مازالت قيد التنفيذ وأخرى في طور التخطيط والتصميم، ومشروع مستقبلية تنوي المؤسسة تنفيذها في بعض المدن السكنية الجديدة خلال الفترة القصيرة القادمة، حيث تخطط المؤسسة لتصميم مشروعات سكنية في 6 مناطق مختلفة تضم أكثر

من 53 ألف وحدة سكنية بمساحة 2400 م2 كما في جنوب صباح الأحمد التي تبعد 70 كم عن محافظة العاصمة، ومدينة جنوب سعد العبدالله التي تبعد 27 كم، وجنوب عبدالله المبارك التي تبعد بمسافة حوالي 16 كم، بالإضافة إلى منطقة خيطان في محافظة الفروانية ومنطقة شرق تيماء التي تقع في وسط محافظة الجهراء، وكذلك المساكن منخفضة التكاليف في المنطقة الغربية للكويت وتبعد 45 كم عن العاصمة و15 كم عن محافظة الجهراء. بالإضافة إلى مشاريع أخرى مازالت قيد التنفيذ لتسليم نحو 39 ألف قسيمة بمساحة 2400 م2 منها حوالي 900 شقة مساحتها 385 م2، وتتوزع تلك المشروعات في عدة مدن سكنية منها مشروع توسعة الوفرة ومشروع الوفرة القائم الذي يوفر قسائم تصل

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك»، إن متوسط سعر متر السكن الخاص في محافظة العاصمة استقر مسجلاً 901 دينار بنهاية الربع الثاني من 2020، وتجاوز في العقار الاستثماري حدود 2410 دنانير، ويزيد على ذلك بكثير في العقار التجاري برغم تراجعها في هذا القطاع مسجلاً 6385 ديناراً بنهاية الربع الثاني. أما محافظة حولي فقد تحسن متوسط سعر المتر المربع فيها للسكن الخاص قليلاً إلى حدود 928 ديناراً، في حين انخفض في العقار الاستثماري إلى 1609 دنانير، مع انخفاض متوسط السعر في العقار التجاري إلى نحو 3261 ديناراً، كما استقر متوسط السعر عند 565 ديناراً للسكن الخاص بمحافظة الفروانية، بينما انخفض في العقار الاستثماري مسجلاً 1400 دينار، و2273 ديناراً في العقار التجاري.

### التداولات العقارية

نظراً لإغلاق معظم الأنشطة الاقتصادية وتعطل العمل الحكومي خلال الربع الثاني من العام الحالي، فقد كانت آخر تداولات عقارية مسجلة في فبراير، وقد بلغت قيمة تداولات شهري يناير وفبراير نحو 666 مليون دينار وفقاً لمؤشرات إدارة التسجيل والتوثيق في وزارة العدل، وتفاوتت معدلات التغيير بين القطاعات العقارية المختلفة من حيث القيمة والعدد عن ذات الفترة من العام الماضي، وسجل الشريط الساحلي مستوى مرتفعاً من التداولات. وقد حافظ السكن الخاص على المرتبة الأولى بين القطاعات مع تراجع مساهمته إلى نحو 39٪ في شهري فبراير ويناير، مقابل 42٪ من التداولات في ذات الفترة من العام الماضي و46٪ في الربع الرابع من 2019، فيما ظلت حصة العقار الاستثماري في المرتبة الثانية بين القطاعات المختلفة بحصة انخفضت إلى 25٪ من قيمة التداولات في فبراير ويناير مقابل 30٪ في نفس الفترة من العام الماضي.

وارتفعت حصة تداولات العقار التجاري إلى 33٪ مقابل 26٪ من التداولات بالعام الماضي، وشكلت تداولات العقار التجاري والصناعي 1,7٪ وساهم عقار الشريط الساحلي بحصة اقتربت من 1,4٪ من التداولات العقارية في شهري يناير وفبراير.

### قيمة التداولات

اقتربت قيمة التداولات العقارية من 666 مليون دينار في النصف الأول وفقاً لمؤشرات إدارة التسجيل والتوثيق في وزارة العدل،